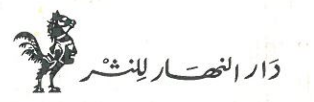
غسّان تويني

القرار ٤٢٥

مأزق أم حل؟



دار النهار للنشر

محاضرة القيت في مركز صيدا الثقافي - الهلالية
١٩ آذار ١٩٩٨
عن «**القرار ٤٢٥ مأزق أم حل؟**»

سيداتي، سادتي

موضوعنا القرار ٤٢٥، الحل ام المأزق؟

لم اختر الموضوع - السؤال، ولعله طرح عليّ هكذا للاحراج. ومع ذلك، أبادر بالجواب، مبسطاً، وبعد ذلك نحلل ونفسِّر.

واني، في التحليل والتفسير، اطلب صبركم، والقضية تستحق الصبر لأنها تتناول المصير، خصوصاً ان الزمن زمن الصبر ودبلوماسية الصبر.

جوابي على السؤال:

٤٢٥ كان حلاً ثمّ صار مأزقاً ويجب ان يعود يصير حلاً.

٤٢٥ كان حلاً، عام ١٩٧٨، واستمر...

كان حلاً، بوشر تنفيذه... ثم لما توقف التنفيذ في ١٥ حزيران ١٩٧٨ بدأ يصير مأزقاً.

كنا وحدنا نحاول الخروج من المأزق، عبر قرارات متتالية، على مدى ست سنوات، والتصعيد... في تصاعد الى ان كان اجتياح ١٩٨٢.

- I -

نتوقّف هنا لنعود الى حيث كان يجب ان نبدأ: تحديد معنى القرار ٤٢٥: ماهو؟ كيف ولماذا كان حلاً؟ التدابير؟ وماذا قبله، وخلاله، وبعده؟

قبل ذلك، قليل من التاريخ:

استرجاع ذكريات، وشيء من الأسرار لا بأس. وبعدها ننطلق في نزهة قصيرة عبر الملفات.

عندما وصلت الى نيويورك في ايلول ١٩٧٧، كان الوضع في الجنوب، بل في لبنان برمته، في غاية التأزم.

١- الحروب اللبنانية. ولنقل «حروب الآخرين»، مستمرة، رغم انتخاب رئيس جمهورية جديد هو الياس سركيس.

٢- الثورة الفلسطينية في أوجها، انما أكثر انشغالاً بالحرب داخل لبنان منها بالعمليات الفدائية ضد اسرائيل.

٣- الاعتداءات الاسرائيلية مستمرة.

٤- مؤتمر جنيف معطّل والجميع يسعون الى استئنافه. واما الرئيس المصري أنور السادات فيحاول التغلّب على تعثّر بادرته.

في أول حديث مع الامين العام للامم المتحدة آنذاك كورت ڤالدهايم طرح احتمال ارسال قوات دولية.

في برقيتي رقم ٨٠ الى وزارة الخارجية، احدى الاوائل، سجلت ما يلي :
«أثار الأمين العامّ فالدهايم في حديثه، قضيّة مراقبي الأمم المتحدة **والبوليس الدولي**، مشيراً الى الأحاديث التي دارت معه في بيروت. سأل ما هو القرار النهائي. فأكّدت له ان وزير الخارجية هو المرجع الصالح، عند وصوله، لاعطاء الجواب. قال إن اميركا باتت الآن موافقة على الموضوع واسرائيل لن تمانع بوجود القوات الدولية على الاراضي اللبنانية، الخ . . . »

وصل وزير الخارجية. وفي ما يلي قراءة من محضر الاجتماع مع الأمين العام في ٣٠ ايلول ١٩٧٧ :

«ختم الوزير [كلمته] بالقول إن اللبنانيين الذين يدركون ان مصير السلام عندهم مرتبط بقضية الشرق الأوسط، يصعب عليهم تقبّل ذلك، وإن اقناعهم بذلك متعذّر ومؤلم، فضلاً عن أنه قد يسوقهم الى اليأس، وهذا خطر وخطير.»

«فالدهايم: تحدّث بإسهاب عن أن ثمة قضية لبنانية، وقضية الشرق الاوسط، وعن الارتباط الواقعي بين القضيّتين، قائلاً إنه يفهم جيداً كيف ان اللبنانيّين ليسوا سعداء بأن يرتبط مصيرهم بمصير السلام في المنطقة. ثم أكد ضرورة استعجال دخول الجيش الى الجنوب، وأنه مستعد للمساعدة في ذلك في كل ما يطلب اليه، وكيف انه فهم ما يشير اليه الوزير من ان اللجوء الى حجم جديد لدور الامم المتحدة ليس مطلوباً ولا مأنوساً الآن، ما دام وقف إطلاق النار قد تحقق، ويجب إنجاحه. (. . .)»

هنا حديث عن صعوبات المراقبين الدوليين، ثم قال الوزير :

«إن اللجوء الى الامم المتحدة بمختلف هيئاتها لا سيّما الامانة العامة هو الملاذ الاخير، لذلك يجب عدم التفريط بهذا الاحتمال باستعجاله، ولا نفكر باللجوء اليه في هذه المرحلة، خلافاً لما قاله سوانا، لأننا لم نيأس بعد من إمكانيات الحلول الاخرى. والحكمة تقضي الآنَ بالاستمرار في المسلك الحاضر، فاذا استحال التقدّم لجأنا الى المجتمع الدولي.

«فالدهايم عاد الى الاطار الأوسع، وقال إنه يفهم اهتمام الشعب اللبناني بمصيره، ولكن من الصعب فصل قضيتنا عن السلام في الشرق الاوسط.

وأعرب عن تشاؤمه وشكوكه، وبدا على شيء من الإعياء بشأن القضية.»

- II -

مرت الايام، والبحث في القوات الدولية مقفل الى ان كانت العملية الفدائية الشهيرة: ١١ آذار ١٩٧٨ على طريق حيفا - تل أبيب: انزال من البحر وقتلى وجرحى الخ . . . وذهول اسرائيلي من التطور النوعي في العمل الفدائي.

وزير خارجية لبنان فؤاد بطرس كان قد اعرب عن تخوفه من ان «تستغل اسرائيل التطرّف الفلسطيني لضرب لبنان». وهكذا كان، فبدأ الاجتياح، «عملية الليطاني»، في ١٤ آذار.

في الملفات، اقرأ برقية صادرة بتاريخ ٩ آذار وفيها هذه المعلومة المريبة :

«أعرب لي دبلوماسيون عرب عن تخوّفهم (. . .) من أن تتجمّع عناصر ومصالح متعدّدة داخل الشرق الأوسط وخارجه، بل داخل لبنان وخارجه كذلك، يناسبها افتعال حوادث حربية من حجم معيّن في لبنان تخدم زيارةَ رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن لواشنطن وتغطّي الوضع القلق في إسرائيل.»

لعل تفسير هذه البرقية في حديث دار مع الامين العام المساعد بريان اوركهارت في ١٠ آذار، اي عشية الانزال الفدائي نقلته في البرقية الرقم ٣٣ بالنص الحرفي :

«ختم اوركهارت الحديث بطرحه علامات استفهام كبيرة حول كل ما يجري في الجنوب، متسائلاً عن الجهة التي يمكن ان تستفيد من هذه الحوادث وعن ارتباطها بتطور ازمة الشرق الاوسط. وحرص في النهاية على الاستفسار عمّا اذا كانت

السلطات اللبنانية قد استأنفت تكوين الجيش وهل من موعد قريب في روزنامة لبنان لتسلّم الامن في الجنوب، مؤكداً تشجيعهم لنا في هذا الاتجاه لأية مساعدة.»

أوَلا تظنون ايها السادة، وانتم تسمعون ذلك، ان الجماعة كانوا يعلمون؟ الواقع ان الجميع كانوا يتوقعون الحرب.

عند حدوث العملية، توجّهت الى واشنطن لمقابلة السفير فيليب حبيب على الغداء. وعلى الأثر، ارسلت الى بيروت هذه البرقية:

«أجرينا حديثاً مطوّلاً عن الاوضاع، عامة، والحادث الاخير، خاصة. وجدته متشائماً جداً، وتقديره الشخصي، أكرر الشخصي، ان حدوث ردّ فعل بات قريباً جداً.»

ما يمكنني البوح به الآن، وقد نقلته بالهاتف السرّي الى رئيس الجمهورية، هو ان فيليب حبيب قال لي «ان رداءة الطقس تؤخر العملية الاسرائيلية الانتقامية، وان الموعد هو غداً في ١٤ آذار.»

وهكذا كان!

لن نتحدث هنا عن اجتماع مجلس الامن. تعرفون التفاصيل. فلنقرأ نص القرار ٤٢٥ الذي صدر في ساعة متأخرة من ليل ١٩ آذار:

«إن مجلس الامن (...)

بعدما استمع الى كلمتَي المندوبين الدائمين للبنان وإسرائيل، اذ يُعرب عن اهتمامه بتدهور الوضع في الشرق الاوسط ومضاعفاته بالنسبة الى الحفاظ على السلام الدولي، واقتناعاً منه بأن الوضع الحالي يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط،

١. يدعو الى احترام صارم لسلامة الاراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً،

٢. يدعو اسرائيل الى ان توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الاراضي اللبنانية وتسحب على التوّ قوّاتها من كل الاراضي اللبنانية،

٣. يقرر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء فوراً تحت سلطته قوة موقّتة تابعة للامم المتحدة خاصة بجنوب لبنان وغايتها التأكد من انسحاب القوات

الاسرائيلية واعادة السلام والامن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الاعضاء في الامم المتحدة.»

القرار ٤٢٦ أكسب تقرير الامين العام الصفة التنفيذية.

والآن لنقرأ بعض فقرات القرار ٤٢٦ اي تقرير الامين العام حول تنفيذ القرار ٤٢٥.

اليكم الفقرات المهمة [الأسطر للتنويه ليست في الاصل]:

«شروط العمل وبرنامجه

تكون شروط العمل وبرنامجه لقوّة الامم المتحدة الموقّتة في لبنان كما يأتي:

أ) تفصل القوة في مسألة الاذعان لما تفرضه الفقرة الثانية من قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ب) تتولّى القوة التثبّت من انسحاب القوات الاسرائيلية، **وتعيد إقامة السلام والامن الدوليين، وتساعد حكومة لبنان في تأمين اعادة سلطتها الفعالة في المنطقة.**

جـ) **تقوم القوة بكل ما تستطيع من جهود لمنع تجدد القتال ولضمان عدم استخدام منطقة عمليّاتها للقيام بأعمال عدائية من أي نوع.**

يجب ان تتمكن من اداء وظيفتها «اي القوة الدولية» كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة.

اعتبارات عامة:

د) سيتم تزويد القوة أسلحة دفاعية. وهي لن تستعمل القوة الا دفاعاً عن النفس. ويشتمل الدفاع عن النفس في هذه الحال على مقاومة اي محاولات مسلّحة لمنع القوات الدولية من تأدية مهمّاتها التي انتدبها مجلس الامن من اجلها. وستتابع القوة عملها مفترضة ان افرقاء النزاع سيتخذون كل الخطوات الضرورية للاذعان لقرارات مجلس الامن.

٦) إني اتصور ان تنفيذ مهمّة قوة الامم المتحدة الموقّتة في لبنان يتمّ على مرحلتين. في المرحلة الاولى، تتثبت القوة من انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية الى الحدود الدولية. وحين يتم تنفيذ هذه المرحلة، تقيم القوات الدولية

منطقة عمليات وتحافظ عليها كما هو محدّد. وفي هذا الاطار، ستتولّى مراقبة ايقاف الاعمال العدوانية وضمان الطابع المسالم لمنطقة العمليات، وتسيطر على التحرّكات فيها، وتتخذ التدابير التي تراها ضرورية لتأمين العودة الفعالة للسيادة اللبنانية.

٧) إن تشكيل القوة يتمّ على افتراض انها تمثّل تدبيراً موقّتاً الى ان تتمكن حكومة لبنان من ممارسة مسؤولياتها كاملة في لبنان الجنوبي. وان انهاء مجلس الامن انتداب قوة الامم المتحدة الموقتة في لبنان لن يؤثر على استمرار عمل لجنة الهدنة الاسرائيلية – اللبنانية المشتركة كما ينص قرار مجلس الامن في هذا الخصوص (١٠٦١١/ س).

٨) بهدف تسهيل مهمّة القوة، خصوصاً في ما يتعلّق بإجراءات التعجيل في انسحاب القوات الاسرائيلية وما يرتبط بها، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع اسرائيل ولبنان كتدبير أوّلي لتطبيق قرار مجلس الامن. ومن المفترض ان يبدي الطرفان تعاوناً كاملاً مع القوات الدولية في هذا الخصوص.

سيداتي، سادتي

لن ادخل في تفاصيل كيفية صدور القرار. لن اصف تلك الليلة في مجلس الامن، ١٩ آذار ١٩٧٨، حين صرخ لبنان في وجه العالم: «اتركوا شعبي يعيش.» حسبي، اضافة الى قراءتنا للقرار ٤٢٥، ان اسجل الملاحظات التالية:

اولاً: اننا لم نطلب من مجلس الامن القوات الدولية، خشية وقوع الحكومة في مأزق الخلاف اللبناني – اللبناني حول الموضوع.

ثانياً: تشجعنا لما اكدت اميركا انها مستعدة للدفاع عن وجود بوليس دولي في لبنان مستفيدة من فسحة التفاهم بين القطبين (بيان الوزيرين سايروس ڤانس واندريه غروميكو).

ثالثاً: الارجح ان اميركا كانت تأمل هكذا اقفال الملف اللبناني لتسهيل مساعي السلام التي انتهت الى كامب دايفيد بعد ستة اشهر من الحرب اللبنانية.

رابعاً: بعد مشاورات موسعة مع مجموعة السفراء العرب في نيويورك

والدول العربية والغربية الممثلة في لبنان، تم الاتفاق على ان تقدم اميركا مشروع القرار ٤٢٥ ويؤيد لبنان الطلب حتى تجيء موافقة مجلس الامن منسجمة مع نص الشرعة الذي يلزم بذلك.

خامساً: لم تتقدم اميركا بالاقتراح الا بعد ضمان موافقة موسكو ودمشق وموافقة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن.

سادساً: أُدخلت في نيويورك تعديلات على صياغة مشروع القرار الذي عرضه سفير اميركا في بيروت على وزير الخارجية، وذلك في اتجاه التشديد. وصرفنا النظر عن قبول اقتراح عربي بتضمين القرار ادانة لاسرائيل كانت ستجعل اميركا تمتنع عن اقتراح القرار وربما تمتنع عن التصويت، فيكون لنا قرار نظري لا يتضمن ارسال قوات دولية بل مجرد استنكار آخر.

سابعاً: عندما احرجتنا بعض الدول العربية، قلنا لها انها حرة ان تقترح مشروعها بالادانة ونحن نسير في قرارنا «العملاني» فتراجعت.

- III -

انتقلنا بهذا الزاد السياسي من الاقتراع على القرار الذي حللنا معاً الى التنفيذ. وقد باشرت اسرائيل التنفيذ، رغم معارضتها - اقول: **انتقلنا من الحل الى المأزق**. اما عناصر المأزق، فتعود كلها الى تشعّب الحرب اللبنانية، واتصال احداثها بالاطار الدولي.

اكتفي بمثال واحد:

١٥ حزيران، انشأت اسرائيل الحزام الامني وتوقفت عن الانسحاب.

١٥ حزيران، جرى اغتيال طوني فرنجية في إهدن.

هذا فقط على سبيل التذكير وليس التفسير.

هنا يجدر بنا التشديد على ان اسرائيل نقضت القرار ٤٢٥ في وقف انسحابها، وقد ادعت اكماله بتسليم «الحزام الامني» لقوات سعد حداد، بحجة انها لبنانية، بدل تسليمه الى قوات الامم المتحدة. لما توقف التنفيذ، توقف بالطبع العمل بموجب القرار ٤٢٥ ككل وصار محصوراً في منطقة عمليات القوات الدولية. اما اسرائيل، فبدأت عمليات الانتهاك.

اميركا حامية القرار بدأت تتراجع منذ ١٥ حزيران وظل تراجعها يتزايد حتى بلغ ذروته مع اجتياح ١٩٨٢.

هنا اول محطة في البحث عن الجواب : الـ ٤٢٥ هل هو مأزق؟ :

هل صار القرار ٤٢٥ مأزقاً بعد اجتياح ١٩٨٢؟ الجواب : كلا .

بدأت ملامح المأزق تلوح عند تعثر الانسحاب في ١٥ حزيران ١٩٧٨ واقامة اسرائيل ما سمّته مرة «دولة لبنان الحر» أو ما شابه ، وباستمرار الحزام الامني .

استقر القرار ٤٢٥ - واقول **استقر** - على سوء تفاهم مزدوج :

الاول : سياسي ، يمكن تلخيصه كما يلي :

القرار هو ما يوصف تفويضه في القانون الدولي بمهمة «حفظ السلام» ، وشرط نجاحه موافقة الفريقين المتحاربين . وهذا بدوره يفترض اعترافاً متبادلاً بين الفريقين .

مَن الفريقان؟

أ - اسرائيل ، ولكنها كانت تقول انها لم تشن حربها ضد لبنان .

ب - لبنان كان يقول ان اسرائيل احتلت ارضه وهو يريد اخراجها والعودة الى نظام «اتفاقية الهدنة» في انتظار السلام الشامل العادل في الشرق الاوسط .

في غياب الجيش اللبناني عن الجنوب ، الفريقان المتحاربان في الواقع اسرائيل والثورة الفلسطينية ، اي منظمة التحرير . . . ومنظمة التحرير التي وافقت على القرار ٤٢٥ لم تكن طرفاً فيه ، لانها ليست دولة تعترف بها اسرائيل .

اذاً ، بايجاز : «يونيفيل» (اي الامم المتحدة) كانت تحاول الحفاظ على سلام غير موجود بين فريقين لا يعترفان واحدهما بالآخر ولا يتعاملان معاً ، بل استمرا يتحاربان على ارض لبنان ، فكيف تقيم الامم المتحدة بينهما سلاماً ، وعلى اي سلام تحافظ وهما مصممان بطبيعتهما على إزالة واحدهما الآخر؟

هذا هو اول «سوء تفاهم» (التعبير متواضع؟)

الثاني : سوء التفاهم العسكري ، وهو الأخطر .

الامم المتحدة كانت تفسّر حق استعمال القوة الذي تتمتع به يونيفيل بانه فقط في حالة الدفاع عن النفس . وهي على كل حال لم تستعمل هذا الحق عندما تعرضت لاعمال عدوانية من مختلف الفرقاء .

لبنان كان يصف هذا التفسير بانه «ستاتيك Static » اي جامد وسلبي ، ويطالب بالتفسير «الديناميكي» : اي باستعمال القوة ليس بصورة حربية (لم ننتظر من يونيفيل الدخول في حرب ضد اسرائيل لتحرير لبنان . . .) . انما استعمال القوة لمنع العناصر المناوئة للسلام من تفشيل يونيفيل في مهمتها وتعطيل دورها وفعاليتها .

لبنان كان يريد من يونيفيل ان تسقط ذرائع استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، في وجه الفريقين معاً ، بالتصدي مثلاً لما تصفه بالعناصر غير المنضبطة من الفريقين . اي : ميليشيات سعد حداد من جهة ، والمتطرفين الفلسطينيين غير الملتزمين بالقرار من الجهة الاخرى .

في النهاية أُعطيت يونيفيل هذه الصلاحية ، بعد سنتين من العذاب ، ولكنها لم تستعملها بحجة انها لو استعملتها لصارت «قوة فرض سلام» لا «قوة حفظ سلام» كأنما كان في وسعها ان «تحفظ» سلاماً غير موجود من غير ان «تفرض وجوده»!!!

-IV-

يطول بنا البحث، ولا اظنكم تنتظرون مني الاستمرار في العرض التاريخي بحثاً في المأزق، بل مأزق القرار ٤٢٥، او بحثاً عن الحلول التي يمكن ان يقدمها.

ها نحن قفزنا الى ١٩٨٢. انما لكي نفهم الذي حصل بعد الاجتياح الكبير، لا بد من استذكار بعض الامور، قبل ان نحلل الوضع الحاضر:

اولاً: «سوء التفاهم» السياسي والعسكري الذي تكوّن بعد ١٥ حزيران ١٩٧٨ نشأ منه وضع مأساوي، لا يخلو مما يصح وصفه اليوم بمهزلة الآمال المفقودة.

لبنان صار في عيد نتيجة القرار.

فرئيس الجمهورية الياس سركيس يعلن انه يعتبره «بمثابة ضمان من اعلى سلطة دولية»، ومجلس النواب المنعقد في جلسة مفتوحة (١٦ الى ٢٠ آذار) يستعيد اجماعه ويوصي بالاسراع في تنفيذ القرار، كأنما التنفيذ في يد لبنان، فيدعو «السلطة الشرعية من دون ابطاء الى ممارسة صلاحياتها واداء مهماتها وبسط سيادة الدولة على لبنان الجنوبي وسائر المناطق اللبنانية.»

ثم يعود مجلس النواب الى الاجتماع، في ٢٣ نيسان ١٩٧٨، لاعلان وثيقة توافق عليها نواب من كل الاتجاهات تقول «بوقف العمل المسلّح الفلسطيني

وغير الفلسطيني في جميع الاراضي اللبنانية وبناء الجيش اللبناني على اسس وطنية سليمة وصحيحة . »

هذا أولاً . . .

ثانياً : لم يمنع اجتماع مجلس النواب، ولا حالة العيد التي عاشها لبنان، تدهور الوضع الداخلي، خصوصاً في بيروت، بعد توقف الانسحاب الاسرائيلي ومقتل طوني فرنجية . ولدى تحوّل الحرب من الصدام مع اسرائيل الى الصدام العنيف مع قوات الردع السورية، قدّم الرئيس سركيس استقالته (٦ تموز) ثم عاد عنها بعد اسبوع . وفي نهاية تموز، قررت السلطة الشرعية ارسال فرقة من الجيش (٨٠٠ عنصر) الى الجنوب، على سبيل الاختبار -اختبار النيات؟ - لتلتحق بالقوات الدولية، وذلك بناء على طلب المراجع الدولية وبناء على الحاحٍ اميركي واوروبي، وموافقة سائر الدول المشاركة في القوات .

كان هدف الجيش اللبناني التقدم في اتجاه مرجعيون وتبنين، ولكنه توقف في كوكبا بعد ان قصفته قوات سعد حداد، وعارضت تقدمه القوات الفلسطينية . وانتهى الامر، عندما طلبت الحكومة الاميركية وقف العملية، في انتظار نقل الجيش جواً . . . انتهى الامر الى مأساة تشبه المهزلة !!!

ثالثاً : يجدر التذكير هنا(هل من علاقة؟) بان تلك الحقبة حفلت باحداث جسام :

الامام موسى الصدر يختفي في ليبيا في ٣١ آب (١٩٧٨) بعد ان كان الامام آية الله الخميني قد دعا الشعب الايراني (٣٠ آب) - دعاه من العراق - الى اسقاط نظام الشاه، بينما المظاهرات في ايران كانت قد بلغت اوجها خلال شهر كامل .

وحفل ايلول باحداث اكثر خطورة :

ففي ١٧ ايلول، ينتهي كامب دايفيد الى المعاهدة المصرية - الاسرائيلية- الاميركية، وترفض الدول العربية السلام الاميركي، بما في ذلك الاتفاق

(الحي - الميت) حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والسير في اتجاه اقامة دولة فلسطينية .

تستمر الاحداث «الداخلية»، او اللبنانية تتصاعد، طبعاً . . . بدون ارتباط ظاهر بالاحداث الاقليمية : مثلاً تشتعل «حرب الاشرفية» (٢٣ تموز الى ٦ آب) .

يقترح الرئيس كارتر مؤتمراً دولياً لحل قضية لبنان، ويبقى الاقتراح بدون نتيجة ولا قبول .

ثم يصدر مجلس الامن احد أخطر قراراته، القرار ٤٣٦ باعلان وقف اطلاق النار في بيروت (٦ تشرين الاول ١٩٧٨) وتنعقد قمة دمشقية بين الرئيسين الاسد وسركيس . الا ان التوتر يعود مع نهاية السنة الى الجنوب .

رابعاً : سبق اجتياح ١٩٨٢ تصاعد في العمليات العسكرية الداخلية وتصعيد في الهجمات على اسرائيل ربما كانت بعض اسبابه المواجهة العربية مع مصر كامب دايفيد (مؤتمر بغداد) والعزوف الاميركي الكلي عن القضية الفلسطينية ثم بالطبع قرب انتهاء ولاية الرئيس سركيس والحاجة الى انتخاب رئيس جديد يدشن ربما منهجاً في الحكم جديداً وتكون في متناوله توجهات جديدة .

خامساً : اهم ما في الاجتياح الاسرائيلي وما ترتب عليه، بالنسبة الى بحثنا هنا، الامور التالية :

أ- ان وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك آرييل شارون خدع مجلس وزرائه ونفذ خطة كانت معروفة منذ نيسان باحتلال بيروت . وقد كانت الخطة موضع مقالات ومناظرات ومحاضرات اشترك فيها سفير لبنان .

ب - خدعت اسرائيل اميركا، فوعدتها بوقف الاحتلال عند صيدا . ولما تبينت واشنطن صحة الخديعة (كنا ساعتذاك في صلب جلسة مجلس الامن) بدّلت نهجها وادانت اسرائيل وقررت التدخل

وارسل الرئيس رونالد ريغان مندوبه فيليب حبيب .

جـ - صارت السلطة اللبنانية ، بعد اخراج الفلسطينيين من لبنان ووصول الاحتلال الى بعبدا ثم انتخاب الشيخ بشير الجميل واغتياله وانتخاب الشيخ امين الجميل ، وفشله في توحيد لبنان- صارت السلطة اسيرة اسرائيل واقعياً ، ولو بغطاء اميركي . . . وكان بعض ادوات «الاسر» بعض الاحزاب والقوى المتعاملة مع اسرائيل والمنتسبة ، ولو نظرياً ، الى السلطة اللبنانية .

- V -

ادعوكم للتوقف هنا لحظات ، لنحلل معاً حال المأزق ، بل المآزق المترتبة على استنقاع القرار ٤٢٥ في التجديدات الرتيبة للقوات الدولية كل ستة اشهر ، مع محاولات لبنانية ، المرة بعد المرة ، لاضافة شيء جديد ، اي شيء ، صلاحية او تعزيز سلاح ، او توسيع منطقة عمليات . . .

١) المأزق اللبناني :

التعلّق بالقرار وانعدام وسائل تنفيذه .

يعزز المأزق «سقوط» القوات الدولية لفشلها حتى في التصدّي الرمزي للاجتياح . صار التخلّي الواقعي ، واحياناً القانوني عن الـ ٤٢٥ هو المخرج ، بضغط اميركي ورفض اسرائيلي (اتفاق ١٧ ايار) و«تجاهل» يونيفيل بمجيء «القوات المتعددة الجنسيات» ، الاميركية خصوصاً .

ومن مأزق الى أكبر : حرب الجبل نتيجة انسحاب جزئي اسرائيلي مفاجىء . ثم : «الحرب السورية» وقصف القصر وعزلة الرئيس .

٢) في مقابل المأزق اللبناني ،

المأزق الاسرائيلي :

التفجر الداخلي في المجتمع السياسي الاسرائيلي بسبب الخسائر الضخمة

والاضطراب العسكري .

اسقاط القرار ٤٢٥ لانه لم يحقق مكاسب الاجتياحات : انتصارات عسكرية لا تترجم مكاسب سياسية .

سقوط شارون جعل الانسحاب الى الشريط الامني هو «الانتصار»!

الخروج العسكري للفلسطينيين لم يوقف حرب الاستنزاف ، بسبب قيام «المقاومة اللبنانية» بعملياتها الفدائية .

لم تجد اسرائيل امامها مخرجاً من المأزق سوى الانسحاب الذاتي واشعال حرب الجبل واعادة تفجير لبنان .

٣) في مقابل المأزق الاسرائيلي ،

المأزق الفلسطيني :

الخروج العسكري من لبنان نقل القرار الفعلي من منظمة التحرير الى ثورة الحجارة وزعامات الداخل .

بقي «الانتشار» الفلسطيني في لبنان وكأنه توطين فعلي ولا مستقبل .

٤) المأزق الاميركي :

اسقاط القرار ٤٢٥ و«تجليد» اليونيفيل لم ينقذ القوات المتعددة الجنسية ، فأصيبت بنكستها الاولى في صبرا وشاتيلا ، وبهزيمتها الكبرى عند التفجير ، فاضطرت الى الانسحاب ، هي الاخرى ، تاركة وراءها وضعاً اكثر تفجراً .

ثم ان سقوط ١٧ أيار ورفض كامب دايفيد اوقعا اميركا في عزلة حتى في لبنان ، ولا مخرج لها الا بالعودة الى طلب السلام الشامل ، ولو كان مستحيلاً بوجود بيغن .

٥) المأزق السوري :

أدى سقوط القرار ٤٢٥ ثم سقوط ١٧ ايار الى نتائج معكوسة : مستنقع عسكري لا مخرج منه ، رغم التغييرات الحكومية في لبنان والمعالجات او مشاريع المصالحات .

لا نصر حاسم ولا النظام اللبناني مستقر .

صارت الحرب اللبنانية عبثية كلياً وتشكل «عبئاً» غير محمول على فرقائها الداخليين والخارجيين . كما ان «الورقة اللبنانية» صارت غير منتجة بعد انتقال «الورقة الفلسطينية» الى القرار الذاتي في الداخل .

- VI -

هي هذه المآزق الخمسة التي ادت الى مؤتمرَين دوليين: «الطائف» ثم «مدريد» يتكاملان. يسهّل قيامهما انتهاء «الحرب الباردة» التي كان لبنان قد صار ساحتها الكبرى والاغزر بالجيوش والاساطيل.

لن ندخل هنا – فيطول البحث وقد لا ينتهي- في جدلية المؤتمرَين وما حققاه وما لم يحققاه.

حسبنا حتى نصل الى خاتمة بحثنا ان نقول ببساطة كلية هذه الكلمة:

ان مأزق القرار ٤٢٥، اي المأزق الذي يجد لبنان نفسه الآن اسيره، مثله مثل سوريا واسرائيل واميركا، هو حصيلة فشل مؤتمري الطائف ومدريد.

هل المخرج اذاً،

هل الطريق الى تحويل القرار ٤٢٥ الى حلٍ لأزمة الجنوب ولبنان بدل ان يظل عنوان المأساة...

اكرر: هل يكون المخرج في اعادة النظر بحصيلة مؤتمري الطائف ومدريد؟

ام ان المخرج هو في العودة الى مشروع مؤتمر جديد يجمع بين المؤتمرَين، «الطائف» و«مدريد»؟

ام فقط بالسير البطيء في تفعيل مقررات هذا وذاك: مقررات الطائف بتغيير

الحكم اللبناني، ومقررات مدريد باستئناف المفاوضات؟

ام ان لا حل سوى بتغيير نظام الحكم «النتنياهوي» في اسرائيل نفسها، بل تغيير المجتمع السياسي - العسكري بحيث يعود نهجُ «رابين» محدَّثاً؟

كل ذلك يطول، والحل يجب ان يكون فيه شيء من كلٍ ذلك:

شيء من كل شيء، شرط الا يستمر الانفراد الاميركي بالتخطيط - ولا تخطيط - والتنفيذ على نحو تولد معه من كل حل مشكلة اكبر من الحل.

- VII -

سيداتي سادتي،

نرانا هكذا وصلنا الى حيث تنتظرون اجوبة.

تريدون ان تعرفوا اذا كنا، مع القرار ٤٢٥، امام حل، او مشروع حل، ام نحن في مأزق.

أملي ان يكون العرض التاريخي - ٢٠ سنة - من الجوانب العسكرية والدبلوماسية والسياسية قد اقنعكم بان القرار ٤٢٥ كان حلاً حقاً، وانه صار بعد ذلك مجموعة مآزق متداخلة، وان علينا الآن ان نخلص من المآزق الى حلٍ.

ليس بالامر المستحيل، لكنه متعذر ويتطلب، اول ما يتطلب، مصارحة للذات، ولو عرف الآخرون، باننا كنا ننتقل من خطأ الى خطأ، فيجب ان نتحمل مسؤوليات اخطائنا. وأول هذه الاخطاء، بل الخطايا، اننا كنا نتصرف وكأن الكلام هو كل شيء، هو السياسة وهو الدبلوماسية وهو القرار، بل هو الحرب بذاتها.

كنا نفضل الكلام على الارض، فنضحي بالارض ومَن وما عليها وبالحياة من اجل بلاغة الكلام، تماماً كما كان يفرح سوانا بانه انقذ «النظام» ولو ضحى بالارض وخسرها لينقذ بلاغة كلامه، وعقيدته.

علينا الآن استخلاص الامثولة حتى لا يزول لبنان... ويبقى الكلام.

الحل واجب الوجود، ولا خيار لنا . . . واجب الوجود، او يزول الجنوب، وتشتعل الحرب من جديد، ويزول لبنان .

فهل هذا ما نريد ان نجازف به؟

قبل محاولة اقتراح الاجوبة وطرحها، لا بد من تأكيد المبادىء التالية :

١ - ان اسرائيل هي العدو، تتصرف هكذا، وستظل تتصرف هكذا، فنحن لسنا معها في مغازلة بل في صراع عسكري ودبلوماسي، غير متكافىء . فلنقرر ذلك بادئ ذي بدء قبل أن ننشغل في البحث عن الحل .

٢ - قد تنسحب اسرائيل وقد لا تنسحب . في الحالتين ستظل تخفي لعبتها، والارجح انها بين القرارين لم تحسم بعد، ومتى حسمت فتبعاً لاعتبارات تبدأ بسياستها الداخلية وتنتهي بخدمة هدفها الاستراتيجي البعيد، وهو ارباك العالم العربي وتكريس التفوّق عليه، الى ان تضطر (اسرائيل) للقبول بسلام شامل سيظل بعيد المنال، ولن يكون عادلاً، بل مجرد مرحلة في الطريق الى صراع جديد عندما تتبدل موازين القوى، هذا اذا . . .

٣ - ليس في وسع لبنان ان يتصرف وحده . فبنسبة ما كانت مأساته، وكانت حروبه، حروب الآخرين على ارضه - واحزابه وطوائفه هي الواسطة . . كذلك هو الآن رهن دبلوماسية الآخرين وقواهم .

ولنتصارح، فالزمن ليس زمن الرياء المتبادل :

اننا امام احد امرين، والخيار ليس كله في يد لبنان : اما ان يتصرف لبنان لوحده، وهذا لن يؤدي الى الانسحاب، وقد يعيد لبنان الى حالة الحرب، ولا ينقذه منها بعد ذلك منقذ ولا تنفعه ندامة . . .

او البقاء ضمن وحدة المسارين اللبناني والسوري، انما على اساس التنسيق الحقيقي، والمشاركة الفعلية لا الكلامية والاستهزائية، وعلى

أساس تزايد الاحترام المتبادل للسيادة وتعزيز التوازن في قوة القرار، اضافة الى الحفاظ على حرية لبنان في التحرك العربي والدبلوماسي شرط الا تكون حريته هذه لأي تآمر ممراً ولا مستقراً .

٤ - من متطلبات وحدة المسارين، كما نراها، ان يُقنع لبنان سوريا ان في وسعه، اذا كان حراً، ان يخدم لا الاهداف المشتركة وحسب، بل ان يزيد تلقائياً في قدرات سوريا بفعل ما هو وما له في العالم، وما يمكن ان يتكوّن لديه من قوى داخلياً وخارجياً .

وهذا معناه العملي خروج لبنان من حال المحترف ردّات الفعل التي تزيد في اسره وتأرجحه بين ممارسة دبلوماسية الاستنزاف وممارسة الآخرين تجاهه دبلوماسية الابتزاز . . . الخروج الى حالة «الواقعية الايجابية» اي القدرة على المبادرة بأمل دائم وليس من منطلق الاستسلام اليائس .

-VIII -

والآن، كيف يمكن ان تُترجم هذه المبادئ عملياً؟

اننا ندعو، حتى يصبح القرار ٤٢٥ حلاً لا مأزقاً، الى مبادرة متعددة الابعاد هي التالية :

اولا ، سياسياً :

الامتناع بعد اليوم عن اية مناظرات او تصريحات او تحليلات مهما كانت واقعية، فكيف بها عندما تكون خرافية؟ ثم الكف عن الوقوع في تناقضات صبيانية بين التمسك بالقرار ٤٢٥ والتصرف وكأننا نرفضه اذا «تنفّذ»، وصولاً الى التصرّف وكأن التمسك به صار بمثابة الخيانة!

ثانياً ، عسكرياً : ارسال الجيش الى الجنوب فوراً. ارساله بدون طبل وزمر، وبدون شورى واستئذان. ارساله بهدوء وبكثافة وقوة وجديّة لا مظهرية.

ارسال الجيش الى كامل اراضي الجنوب، بالصدقية العسكرية الكاملة، وصولاً الى حدود المناطق المحتلة وذلك لتحقيق الغايات التالية :

أ- دخول الشريط الحدودي فوراً وتسلمه امنياً وادارياً في حال

انسحاب «اسرائيلي مفاجىء»، او نتيجة توافق دولي يكرّسه قرار مجلس الأمن .

ب – اشعار مجلس الامن والقوات الدولية بقدرة الجيش واستعداده لتحمل مسؤولياته كاملة، ومنها اشاعة الطمأنينة في كل مكان وبين كل الفرقاء، من جزين الى مرجعيون .

جـ – الحؤول دون افتعال اسرائيل اية حوادث، سواء كانت استفزازات تبرر بها عدم انسحابها او مجازر – وهذا ليس كثير عليها افتعاله – مباشرة ام بالواسطة ام بالاستدراج، كما حصل في حرب الجبل .

ثالثاً ، دبلوماسياً : الخروج الى عواصم العالم باتصالات استثنائية مكثّفة، انما بصمت اعلامي، وتأنٍ ومعرفة، وبالتالي الانتقال من حالة الاستسلام للعجز والقدرية، الى حالة التحرّك ولو الاستعلامي في كل الاتجاهات، بما فيها روسيا والصين، بل خصوصاً روسيا والصين، ثم الدول المساهمة في القوات، فضلاً عن الدول العربية . هذا، مع ضرورة المشاركة الحرة في البحث عن الحلول الجريئة وبلورتها، وليس مجرد ترقبها ثم رفضها لعجز عن المناقشة بها . علماً بأن ذلك يتوقف، بدون اي تردد او مراوغة، عند حدّين لا تجاوز لهما :

أ – التمسك بحرفية القرار ٤٢٥، فلا مفاوضة ولا مناقشة لا في روحه ولا في نصه .

ب – المساهمة في السعي، مع المراجع الدولية المعنية، من اجل استكمال تنفيذ الآلية المنصوص عليها في القرار ٤٢٦ والقرارات اللاحقة .

جـ – لا مكالمة ولا مخابرة مع اسرائيل الا في اطار اتفاقية الهدنة التي ينص القرار ٤٢٦ على اعادة العمل بها .

رابعاً ، أمنياً : تعزيز «تفاهم نيسان» والسهر على تقيّد جميع الفرقاء، بمن

فيهم «المقاومة»، بوقف اطلاق النار الذي نصّ عليه والتزموه رسمياً منذ «تفاهم نيسان ١٩٩٦» بحيث يصير في وسع اللجنة المنبثقة من التفاهم ان تمهّد هي لاقامة الشروط الموضوعية للانسحاب، فتربطها هكذا بـ«الترتيبات» الوارد ذكرها في القرار ٤٢٦ . ويكون الهدف من ذلك تشجيع اللجنة، خلافاً لموقف اعضائها عند انشائها، للانصهار في آلية القرار ٤٢٥، مما يعيد اليه او يستعيد لحسابه، من هذا الباب بالذات، ثقة اميركا وفرنسا بقابليته للتنفيذ .

خامساً ، اعلامياً : خلق اجواء الاقتناع في المحافل الدولية بان رفض المفاوضة مع اسرائيل بشأن القرار ٤٢٥ ليس رفضاً للسلام، بل على العكس، انه مساهمة في العودة الى القواعد المنبثقة من مؤتمر مدريد الذي لم يشارك لبنان فيه الا في ضوء التمييز بين القرار ٤٢٥ والقرار ٢٤٢ . وانطلاقاً من ذلك، نبني مصداقية لبنانية تهيئ لبنان لان يعود يلعب دوراً فعالاً في رجوع جميع الفرقاء، ولا سيما سوريا، الى طاولة مفاوضات السلام، بالرعاية الاميركية (مادامت هذه هي القاعدة)، بالمشاركة الروسية وبالمساندة الاوروبية نظراً للاهتمام التقليدي بالقضية وما استتبعه الاهتمام من تحرّك . واذ ذاك يصبح تنفيذ القرار ٤٢٥ عربوناً للسلام وتمهيداً، بدل ان يظل عدم تنفيذه عقبة وتنفيذه بديلاً .

ايها السادة،

يطيب لي، تعزيزاً لهذه المبادرة، ان اعود بكم في ختام حديثنا الى حيث بدأنا، الى ١٩٧٨، فاستشهد بالرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية الياس سركيس في ٢٣ ايلول، في ذكرى توليه الرئاسة، وقد تليتها هكذا امام الجمعية العامة للامم المتحدة . قال :

«ان لنا على المجتمع الدولي حقاً في السلام، بنسبة ما هو المجتمع الدولي قد تسبّب في حروبنا عندما نقل صراعاته الى ارضنا، فكان عذابنا عنه وخرابنا منه .»